التوجه الاستراتيجي الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو التعاون الاقتصادي في الفضاء الافريقي

algeria's new strategic orientation in economic diplomacy toward economic cooperation in africa.



ط.د/ الحاج محمد رضا بومهدي [1]*

[1]جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مخبر القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الجزائر)

Elhadjmohammed.boumehdi.etu@univ-mosta.dz

أ.د/ محمد حسان دواجي [2]

[2]جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مخبر القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الجزائر)

daoudji.hassene@hotmail.com

تاريخ الارسال: 2026/04/14 تاريخ القبول: 2026/06/08 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص: *تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتحليلها من منظور ثنائي مزدوج، وباعتبار الدبلوماسية الاقتصادية ترجمة للبعد السياسي والاقتصادي، تسعى الجزائر إلى توظيف قدراتها الاقتصادية والدبلوماسية لتوسيع نفوذها السياسي في إفريقيا وهذا بدعم المشاريع الاستراتيجية الكبرى من جهة، وحماية مصالحها الاقتصادية عبر الولوج للتجمعات الاقتصادية القارية على غرار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتعزيز تجارة المقايضة الحدودية وتطويرها من جهة أخرى، وهذا عبر الاعتماد على قنوات فعالة تعزز الدبلوماسية الاقتصادية على غرار وزارة الشؤون الخارجية، السفارات، المكاتب التجارية، والبعثات الدبلوماسية.*

الكلمات المفتاحية: *الدبلوماسية الاقتصادية، المقايضة الحدودية، المشاريع الاقتصادية، الاستثمار*

تصنيف جال: F21،F14،F50

***Abstract**: This study aims to shed light on Algerian economic diplomacy and analyze it from a dual perspective. Considering economic diplomacy as a translation of both the political and economic dimensions, Algeria seeks to leverage its economic and diplomatic capabilities to expand its political influence in Africa. This is pursued, on the one hand, through supporting major strategic projects, and on the other hand, by safeguarding its economic interests through engagement in continental economic groupings, such as the African Continental Free Trade Area, as well as by promoting and developing cross-border barter trade. This is carried out through reliance on effective channels that enhance economic diplomacy, including the Ministry of Foreign Affairs, embassies,*

***key words:** Economic diplomacy, foreign trade, economic projects, investment*

JEL Classification: F50،F14،F21

* المؤلف المرسل.

.مقدّمة:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات بنيوية كبرى أثرت على العلاقات الدولية وأعادت ترتيب القضايا التي يُنظر إليها، ميّز هذه المرحلة تصدر البعد الاقتصادي للمشهد الدولي ودوره المركزي في تحديد مصائر الدول والكيانات المختلفة، بالمقابل تم كسر هيمنة السيطرة السياسية والأمنية على الدبلوماسية حيث تراجعت من خلالها السياقات الايديولوجية المستقطبة بين كتلتي الشرق والغرب، ومن هذا المنظور برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأحد أبرز الاستجابات للتحولات الكبرى،أثر فيها النفوذ المالي والثقل المؤسساتي، وكل السياقات التي تخص التبادل التجاري والاستثمارات والتطور التكنولوجي على التوازنات الدولية.

علاوة عن ذلك، فقد امتدت هذه التغيرات لتشمل القارة الإفريقية، ولم تبقى بمنأى عن هذه التطورات، بل أضحت تعتبر مجالا مفتوحا أمام أطراف دولية تقليدية كانت أو جديدة تسعى لتوسيع نفوذها واستغلال مواردها الاقتصادية، وبالتالي فقد تحولت القارة الإفريقية من فضاء هامشي إلى فضاء استراتيجي تُدار فيها معادلات جيوسياسية جديدة.

أسهمت هذه الاعتبارات بدفع الجزائر نحو مراجعة خياراتها الدبلوماسية وسياساتها الاقتصادية وإعادة تكييف توجهاتها الخارجية خاصة الاقتصادية منها نحو محيطها الإقليمي وهذا بتوظيف أدوات دبلوماسية حديثة مكملة لدبلوماسيتها التقليدية وتبني توجه جديد قائم على الدبلوماسية الاقتصادية يتم من خلالها اشراك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المشاركة الاقتصادية وتجنيد الوسائل الدبلوماسية لتأمين المشاريع الاستراتيجية التي من شأنها أن تعزز الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في الساحة الافريقية على غرار مشروع انبوب الغاز والطريق العابر للصحراء اضافة إلى تطوير تجارة المقايضة الحدودية والسعي للولوج لمختلف التجمعات الاقتصادية اقليمية كانت أو قارية، بهدف تطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه عبر تسهيل سبل الاستثمار المحلي وتشجيع القطاع الخاص واستغلال فرص الاستثمار الوطني والأجنبي.

بناءً على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تمكنت الجزائر من المواءمة بين مبادئها السياسية ومصالحها الاقتصادية الجديدة في إطار دبلوماسيتها الاقتصادية نحو إفريقيا؟

تفرعت عن الاشكالية الأسئلة التالية:

1. ما المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية؟ وما هي النطاقات التي تمارس فيها الدول هذا النمط من الدبلوماسية؟
2. كيف يتم توظيف تجارة المقايضة الحدودية كأداة للدبلوماسية الاقتصادية للجزائر مع الدول المجاورة لها؟

3. هل تعتبر المشاريع الاقتصادية الكبرى أدوات فعالة لتعزيز دبلوماسية الجزائر الاقتصادية؟ وما هو دورها في تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي في القارة الافريقية؟

للإجابة عن الاشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

1. أضحى التمثيل الدبلوماسي وتكليف السفارات والقنصليات بالمهام الاقتصادية يلعب دورا محوريا في عمليات الترويج للدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في الفضاء الافريقي .
2. ستسهم المشاريع الاقتصادية الكبرى في توسيع النفوذ السياسي للجزائر وتعزيز مكانتها الاقتصادية على المستوى القاري والدولي.
3. تعتبر تجارة المقايضة الحدودية أداة رئيسية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه الدول المجاورة لها لتعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية وتطوير البنية التحتية المشتركة.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، لتفسير وتحليل أبعاد الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على الصعيدين الاقليمي والقاري، وكذا تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة لتحليل كيفية استغلال الجزائر لمقدراتها الاقتصادية واستثمارها كأدوات استراتيجية لدبلوماسيتها الاقتصادية بغية تطوير التبادل الاقتصادي والتجاري وكذا تفعيل قنوات الاتصال الدبلوماسي بهدف الترويج لصورة الجزائر وتثبيت حضورها الإفريقي

تقسيم الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة تم اقتراح الخطة التالية للتحليل:

1. الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية
2. آليات ورهانات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بين التأطير المؤسساتي والتطبيقات الميدانية
3. البعد القاري للمشاريع الاستراتيجية الكبرى في السياسة الاقتصادية الجزائرية

1. الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية

حظي البعد الاقتصادي بمكانة هامة في أجندات النظام الدولي بعد التحولات التي عقبت فترة ما بعد الحرب الباردة، أسفر هذا الوضع عن تصدر الدبلوماسية الاقتصادية المشهد العالمي، وأضحت دعامة رئيسية لسياسات الدول الخارجية تهدف لحماية المصالح القومية للدول، وفي هذا السياق صعُب ضبط وتحديد مفهوم موحد للدبلوماسية الاقتصادية من قبل المختصين والخبراء في الشأن السياسي والاقتصادي لتشعب وتشابك القضايا الاقتصادية والمسائل السياسية لمختلف الفواعل الدولية، وقبل الخوض في عرض الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية، لابد من التعريج على مفهوم الدبلوماسية في شكلها العام.

1.1 مفهوم الدبلوماسية: يعرفها هيدلي بول: "على أنها سلوك قائم على إدارة العلاقات الدولية وغيرها مع الكيانات الأخرى التي لها مكانة في السياسة العالمية وهذا عبر وكلاء رسميين وبوسائل سلمية" (Rahman, 2023, p. 5). وتعرف أيضا على أنها "وسيلة للتعبير عن التوجّهات الأساسية للسياسة

الخارجية ومقاصدها، فهي آلية لتوطيد العلاقات بين مختلف الفواعل، وإرساء أطر التعاون المشترك، ونشر عقيدة "أن الدول في حاجة إلى بعضها البعض"، كخيار بديل عن الاصطدام المباشر والانزلاق إلى دوامة النزاعات، فاعتبرت الدبلوماسية الأداة الأمينة لحل المشكلات الدولية بالطرق السلمية " (Robyn, 2022, p. 28) .

2.1 مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية: يعرفها كل من نيكولاس باين وستيفن ووكوك أنها "عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية والتفاوض، وتعتبر أوسع نطاقا من الدبلوماسية الكلاسيكية" (Sprūds B. , 2014, p. 08) ما يميز هذا التعريف البعد الدولي الذي تتميز به الدبلوماسية الاقتصادية سواء في حسم القرارات السياسية وتوسيع النفوذ من خلالها، أو التركيز على الأبعاد الاقتصادية في عمليات التفاوض حول مشاريع الاستثمار، ورأس المال.

وتدعيما لما تم عرضه فقد تم تمييز الطبيعة الثنائية لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في كتابات جيف بيريجدج وآلان جيمس، الذين يعرفون الدبلوماسية الاقتصادية بأنها "دبلوماسية تهتم بمسائل السياسة الاقتصادية عبر استخدام واستغلال الموارد الاقتصادية، سواء كعوائد أو كعقوبات، بهدف تحقيق هدف سياسي خارجي معين"(Sprūds & Bukovskis, 2014, p. 08) . فمن خلال هذا التعريف، يمكن القول أن فعالية الدبلوماسية الاقتصادية مرتبطة بشكل واضح مع الدول التي تمتلك قدرات اقتصادية كبرى وهذا على سبيل المثال لا الحصر، حيث تدفع هذه الموجودات الاقتصادية هاته الدول للتنافس والضغط على أطراف دولية أخرى بهدف تغيير توجهاتها الخارجية من ناحية، واحتكار الأسواق العالمية من ناحية أخرى.

وبالرجوع إلى الوقائع التاريخية التي أستخدم فيها الاقتصاد كوسيلة ضغط لتحقيق أغراض سياسية وجلب المصلحة، لأول مرة في الحضارة اليونانية قديما، وهذا ما تجلى في كتاب "تاريخ الحرب البيلوبونيسية "لثوسيديديس ، حيث تطرق لموضوع المقاطعة التجارية التي فرضتها أثينا على ميغارا، حليفة إسبرطة (Maaike & Okano-Heijmans, 2011, p. 09) .

وهناك من يراها على أنها آلية لإدارة الأزمات الاقتصادية، فيعرفها "على أنها أداة لتنمية العلاقات بين الدول وتجاوز مخارج الأزمات التي لم تقدر الدبلوماسية بمفهومها التقليدي على احتوائها. وبالتالي وجدت الحكومات نفسها أمام ضرورة إعادة توجيه سياساتها الموجهة نحو الخارج، والنهج الملائم في دبلوماسيتها (Shanker, 2021, p. 06)

وهناك من يربط الدبلوماسية الاقتصادية بالمهارة التفاوضية ويعتبرها وسيلة حيوية لسياسة الدول الخارجية، تُلي اهتمامات كبرى بسياسات الاستثمار، وتدفقات رؤوس الأموال، وكذا الاعانات المالية والمفاوضات الاقتصادية الثنائية ومتعددة الأطراف...، إلى جانب كونها مزيجا بين الاستخدام الأمثل للمهارات الدبلوماسية مع الأدوات الاقتصادية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية لأغراض سياسية وفق خطط استراتيجية" (Rahman, 2023).

ومن خلال ما تم عرضه، يتضح أن نطاق ومجال الدبلوماسية الاقتصادية شامل وواسع مقارنة بالدبلوماسية التقليدية، اذ أعادت ترتيب الرؤى والتوجهات المنصبة نحو القضايا السياسية والمسائل الاقتصادية وحتى كل ما يتعلق بالاعتبارات الأمنية، الثقافية والاجتماعية . وبالتالي فهي بمثابة امتداد الدولة لخارج حدودها الوطنية، عبر توسيع الاستثمارات والسيطرة على الأسواق الدولية، وتعزيز التجارة الخارجية

3.1 دو افع الاستعانة بالدبلوماسية الاقتصادية : عموما فالدبلوماسية الاقتصادية ما هي إلا استجابة للتطورات والتغيرات التي تطرأ على المستويين الدولي والوطني، وبالتالي يتم تحفيز مراكز صناعة القرار واتخاذه في السياسة الخارجية للتكيف مع هذه الأحداث وإعادة توجيه السياسة الخارجية وفق ما يتماشى والدبلوماسية الاقتصادية (كلاكش، 2021، الصفحات 40-42):

1.3.1 المحددات الدولية:

- الديناميكية السريعة في أسواق الأسهم والبورصات المالية، أفرز تكاملا في الأنظمة المالية الدولية مؤديا إلى تحرير أسواق رأس المال.
- ظهور لاعبين جدد في السوق الدولية، خاصة من دول نامية وناشئة فتحت مجالات للتنافسية الاقتصادية والتجارية.
- تجليات مظاهر العولمة والتطور التكنولوجي الحاصل خاصة في ميدان الاتصال ونقل المعلومات وتداولها، أدت هذه العوامل إلى توسيع الأنشطة التجارية متجاوزة بذلك حدود الدولة الواحدة.

2.3.1 المحددات الوطنية :

- الضرورة الحتمية لتوسيع وتنويع العلاقات التجارية والتركيز على نمط اقتصادي آخر متمثل في استراتيجيات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل تنامي الكيانات الاقتصادية ذات البعد الإقليمي والدولي.
- تشجيع القطاع الخاص وحث الشركات الوطنية على تطوير استراتيجياتها لجذب الاستثمارات، تماشيا مع مدى تطور وفعالية قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الحاجة إلى التوجه والاعتماد على القطاع الصناعي مع ضرورة تحسين الابتكار التكنولوجي والنشاطات الانتاجية وبجودة عالية بناءً على قاعدة صناعية رصينة.

الحاجة إلى الانضمام للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، للانفتاح على أسواقها والترويج لمنتجاتها من جهة، والدعوة لإنشاء أسواق مشتركة يتم من خلالها تسهيل حرية تنقل للبضائع والخدمات ورأس المال، اذ تتجسد هذه التسهيلات في تقليل أو إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية

وفي السياق ذاته فغالبا ما ارتبطت الدبلوماسية بالبعدين الأمني والسياسي ولم تكن الدبلوماسية الاقتصادية ضمن محور الوحدات المسيطرة على القرار الدولي، وتم كسر هذه الهيمنة في فترة التسعينات من القرن الماضي، حيث اكتسبت الدبلوماسية الاقتصادية زخما كبيرا واهتماما واسعا من قبل هذه الفواعل، فقد ساهمت الوقائع التاريخية مثل بروز مؤسسات بريتون وودز، وتأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأزمة النفط، مديونية البلدان النامية، الأزمات المالية ... ، في اعادة توجيه الاهتمام بهذا النمط من الدبلوماسية، وفي هذا الإطار أُعتبرت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتجاوز مخارج هذه الأزمات التي لم يتم احتوائها عبر الدبلوماسية بمفهومها التقليدي (Shanker, 2021, p. 06)

4.1 نطاق تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية: للدبلوماسية الاقتصادية نطاق واسع يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية الدولية، لاسيما القرارات السياسية التي تتعلق بالصادرات والواردات والاستثمارات الوطنية والأجنبية والقروض والإعانات واتفاقيات التجارة الحرة وغيرها. بالإضافة إلى القواعد التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول، وكذا السياسات المتعلقة بعملية الإنتاج وتبادل البضائع والخدمات.... وبالتالي يمكن القول بأن أجندة الدبلوماسية الاقتصادية تمتاز بشمولية القطاعات، وتشمل وتتضمن أيضا من بين أمور أخرى، ما يلي (Rahman, 2023) :

1. المسائل المتعلقة بالقضايا الخارجية،
2. توفير قاعدة بيانات اقتصادية للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة محليا بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. تعزيز المصالح الاقتصادية خارج حدود الدولة، بما في ذلك الإنتاج، المعلومات، الهجرة، التكنولوجيا.
4. توقيع وابرام اتفاقيات اقتصادية وتجارية بالاعتماد على المهارات التفاوضية.
5. تقليص فجوة التفاوتات والفروقات الاقتصادية عبر بناء جسور وشبكات تعاون وشراكة.
6. توحيد المعايير في قطاعات متنوعة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، التعليمية، إلخ).

5.1 مستويات الدبلوماسية الاقتصادية: تتوزع الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام ضمن ثلاثة مستويات رئيسية هي :

1.5.1 الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية: تنطلق من قاعدة أن البعثات الدبلوماسية هي الهيكل الدائم والرئيسي للعلاقات الثنائية، وعلى هذا الأساس تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا رئيسيا في العلاقات والتفاعلات الاقتصادية من هذا النمط، حيث يتم تجسيدها عبر توقيع اتفاقيات ثنائية في مجالات التجارة والاستثمار والضرائب والتوظيف، ومجموعة واسعة من المسائل الاقتصادية مع أطراف سواء

كانت رسمية أو غير رسمية بين دولتين، في هذا الصدد، يعتبر هذا النوع من الاتفاقيات الأكثر استعمالا في العالم، ويلتم هذا النمط من الدبلوماسية على خلفية الأزمات المتنوعة (سياسية، اقتصادية....).

الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية: يعتبر التعاون الاقليمي من بين المحاور الأساسية للدبلوماسية الاقتصادية، يؤدي هذا النمط من التعاون إلى تحرير الاقتصاد، لاسيما إن كان في منطقة معينة، حيث يتم تسهيل إزالة الحواجز الجمركية وفتح الأسواق المشتركة وتعزيز التبادل التجاري في إطار إقليمي، وتعتبر اتفاقية المناطق الحرة لدول جنوب آسيا (SAFTA)، مثالا حيا عن ذلك، ويعتبر هذا النمط من التبادل التجاري وسيلة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية واحتواء المشاكل الاجتماعية لساكنة المناطق المشتركة إقليميا.

3.5.1 الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف: عبارة عن نهج دبلوماسي يجمع عدة دول، تسعى لمعالجة القضايا والتحديات المشتركة في إطار التفاوض والتحاور بغية تعزيز العمل الجماعي والتعاون المشترك، يشمل هذا النمط من الدبلوماسية، المنظمات الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذا الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي البنك الدولي ...

وبالنظر إلى حالة الجزائر، فطالما كانت الدبلوماسية الاقتصادية ضمن الركائز الأساسية لتوجهات الجزائر الخارجية، ففي هذا السياق كان للبعد التاريخي أهمية كبرى في علاقة الجزائر مع دول القارة الإفريقية، ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، إذ طُبع على هذه العلاقة مسار تعاوني قديم ثنائي ومتعدد الأطراف وهذا من خلال الاتفاقيات المبرمة لتعزيز الشراكات الاقتصادية وتوسيع التبادلات التجارية، وتعتبر منظمة النيباد أحد أبرز الأليات التي تم اعتمادها لتجسيد الرؤى المتكاملة الرامية لرعاية المصالح المشتركة وتحقيق التكامل الاقليمي (Rahman, 2023).

6.1 النيباد: بوابة للتوجه الاقتصادي للجزائر تجاه إفريقيا: فبالرغم من هيمنة البعد السياسي والتحرري على الدبلوماسية الجزائرية غداة الاستقلال، إلا أن هذه السيطرة لم تكن بصورة كلية على الدبلوماسية الجزائرية، حيث أُدرج الجانب الاقتصادي ضمن دائرة اهتمام الحكومات المتعاقبة، وفي سياسة تأميم المحروقات بـ 24 فيفري 1971 مثالا واضحا وتجسيدا لهذا التوجه، اضافة إلى البيان الاقتصادي الصادر عن القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز التي استضافتها الجزائر آنذاك، وكان الهدف من هذا البيان هو الدفاع عن المصالح الوطنية للبلدان المنتجة للمواد الأولية إضافة إلى وضع الشركات متعددة الجنسيات حيز المراقبة (بن ضب وبلال ، 2023، صفحة 168)

وبناءً على ما تم عرضه آنفا حول بداية الاهتمام بموضوع الدبلوماسية الاقتصادية لم يكن إلا بعد فترة الحرب الباردة، وكونها أداة لاحتواء المشاكل الاقتصادية؛ ظهرت بعض مظاهرها في الجزائر بعد أزمة

انهيار النفط 1986 والفشل الذريع الذي لاقته الحكومة الجزائرية في احتواء الأزمة وتجاوز تبعاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

إذ دفع هذا الوضع صانع القرار بتبني رؤى اقتصادية واستراتيجية تم ترجمتها إلى توقيع الاتفاقيات والشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف، ففي سنة 1994 تم توقيع اتفاقيات اقتصادية مع كل من جنوب إفريقيا ومالي والنيجر ونيجيريا والموزمبيق واثيوبيا عُرفت باتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والثروة (شرع وآخرون، 2020، صفحة 354) .

ويرى كثير من الخبراء والمختصين أن منظمة النيباد هي البدايات الأولى للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، ولكن يمكن القول وانطلاقا مما تم التطرق إليه، أن هذه المنظمة ماهي إلا تتويجا لمسار التوجهات الاقتصادية في الفترات السابقة وأنها بمثابة التجسيد العملي للتوجه الدبلوماسي نحو المركز الاقتصادي، وبالتالي فمنظمة النيباد هي أساس الانطلاقة الفعلية والرسمية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في صورتها الحديثة.

وفي هذا السياق، تعتبر الجزائر من المؤسسين الرئيسيين لهذه المنظمة، التي تؤسس لبداية واقع تنموي مستدام في القارة الإفريقية ومنطلقا حقيقيا لتبني برامج ومشاريع اقتصادية وفق خطط استراتيجية مدروسة، تعتمد على منطق الشراكة والعمل الجماعي ركيزة رئيسة لها، وهذا عبر مبدأ التخصيص، بمعنى تقديم أولوية للقطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، وتطوير مجال الاتصال والتكنولوجيا، مع تعزيز بوادر الأمن ومظاهره، الذي يعتبر بمثابة الراعي الرسمي لتحقيق مساعي هذه المنظمة (بوحرب، 2021، صفحة 42)

رفعت منظمة النيباد سقف الطموحات الاقتصادية الجزائرية للولوج لمجموعات وكيانات اقتصادية إقليمية كانت أو قارية، يتطلب هذا الأمر إدراج ودمج مؤسسة وزارة الخارجية في الأعمال الاقتصادية والتجارية، ودفعها للعب الدور المحوري في جمع المعلومات ودعم القطاعات الخاصة وتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين للانفتاح على الخارج.

2. آليات ورهانات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بين التأطير المؤسساتي والتطبيقات الميدانية

تسعى الجزائر من خلال المقاربة الاقتصادية التي تبنتها في السنوات الاخيرة إلى المزج بين الآليات المختلفة من حيث الطبيعة ومستوى التأثير؛ وهذا بلجوئها إلى تنشيط وتفعيل آليات داخلية مرنة على غرار تجارة المقايضة الحدودية بهدف ا تنشيط التجارة البينية في المناطق الحدودية بهدف تحقيق

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن جهة أخرى تراهن الجزائر على مشاريع استراتيجية في القارة الإفريقية على غرار أنبوب الغاز والطريق العابر للصحراء، وكذا محاولة الاندماج في التجمعات الاقتصادية القارية.

1.2 الدور الاقتصادي لوزارة الخارجية الجزائرية: تعتبر وزارة الخارجية فاعل مؤسساتي مهم يتم من خلالها المزج بين الآليات التنفيذية المرنة على المستوى المحلي والتخطيط الاستراتيجي على المستوى القاري وهذا ببلورة رؤية جديدة قائمة على إشراك كل الاليات الملائمة والمناسبة لتطوير الدبلوماسية الاقتصادية ويتم تجسيد هذا التوجه بالاعتماد على المؤسسات الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية للتكيف مع التغيرات الطارئة على الفضاء الإفريقي، إذ تعمد الجزائر في هذا الاطار إلى توجيه مؤسسة وزارة الخارجية وتوظيف الدبلوماسيين ودفعهم للترويج للفرص الاستثمارية، وكذا دعم الشركات الخاصة للتفاعل وراء الحدود الوطنية والتغلغل التجاري والاقتصادي في الأسواق الإفريقية.

ففي الغالب تعد الدبلوماسية الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية، يتم بموجبها الدفاع عن المصالح الوطنية، والجزائر تسخِّر هذه المؤسسة للترويج الاستراتيجي لصورتها خارجيا، من خلال أدوارها المحورية في تشكيل التمثيليات الدبلوماسية المكلفة بتعزيز التبادلات التجارية كخيار استراتيجي عبر دمج المؤسسات الاقتصادية مع العمل الدبلوماسي. وفي المقابل في حين يرجع الخبراء سبب قصور الأداء الاقتصادي لبعض المستثمرين الجزائريين إلى غياب ملحقات اقتصادية في العديد من السفارات الجزائرية، وكذا الاجراءات المعقدة للاستثمار الخارجي التي تشترط الحصول على ترخيص من بنك الجزائر، وكذا تقديم وتغليب المعطى الأمني في القضايا الحساسة على الاعتبارات الاقتصادية في الدبلوماسية الجزائرية (GUSMIA et al, 2022, pp. 586-587)،

وفي هذا الصدد؛ فقد جادل كل من "رانا Rana"، و"كيشان kishan"، في مقالتهما الشهيرة: الدبلوماسية الاقتصادية: تجربة البلدان النامية؛ على أهمية صنع القرار كركيزة أساسية للإدارة الرشيدة للدبلوماسية الاقتصادية، وركزا على التحولات التي طرأت على الدبلوماسية خاصة في الجانب الاقتصادي، وتحديدا في عصر الانفتاح حيث لم تعد وزارة الخارجية تحتكر العمل الدبلوماسي، بل تعددت عملية صنع القرار وأصبح اتخاذه أكثر مرونة، أي أن التخطيط الاستراتيجي للسياسات التجارية أصبح أكثر شمولا، تم من خلاله إشراك فاعلين جدد تتجسد في مراكز الأبحاث والأكاديميين، والمنظمات غير الحكومية؛ فالفكرة الرئيسية حسبهما، أن صنع ورسم السياسات التجارية أصبح أكثر تعددية، وجب توفير الآليات المناسبة من أجل تحسين الأداء الدبلوماسي والاقتصادي تتابعا، مع ضرورة التنسيق مع المتعاملين والشركاء الاقتصاديين المحليين، بهدف خدمة أجندات الدولة وجلب مصالحها الحيوية، وليس السيطرة عليها أو عرقلته(Rana, 2007, pp. 16-17)

وفي ذات السياق، وخلال السنوات القليلة الماضية وفي خضم عهدته الرئاسية، ظهر جليا في الخطابات الرسمية للرئيس عبد المجيد تبون، اهتمامه الكبير وحرصه الشديد على أولوية تعزيز التعاون

الاقتصادي مع دول القارة الإفريقية، ودعم مسار الخطط التنموية ومرافقة عمليات النمو فيها، وبناءً على منطق أن "النجاح في الخارج يبدأ من الداخل"، حرست الحكومة الجزائرية على تشجيع ودعم القطاع الخاص، وحث رجال الأعمال الجزائريين والمصدرين على الشروع في رسم خارطة عمل لتوسيع انشطتهم التجارية في الأسواق الخارجية وتحديدا عبر التوغل في أسواق القارة الإفريقية استثماريا. بالإضافة إلى دعم التجارة عبر المناطق الحرة والاستثمار في المعابر الحدودية، لتترجم هذه الجهود الحكومية إلى اقرار القانون رقم 22-15 الصادر في 20 يوليو 2022 الذي يحدد قواعد وشروط تنظيم المناطق الحرة.

وفي ذات السياق، تشهد معظم دول القارة الإفريقية عجزا اقتصاديا هائلا بالرغم من تمتعها بموارد وثروات طبيعية واقتصادية هائلة، حيث تتوفر على 30% من احتياطي الموارد المعدنية، اضافة إلى كونها ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة والسكان (1.2 مليار نسمة سنة 2017، بمعدل 16% من اجمالي سكان العالم)، هذه المزايا كانت ستكون من العوامل المؤدية لنجاح عملية التبادل التجاري بين دول القارة، ولكن رغم الامكانيات المتاحة إلا أن حجم الناتج المحلي للقارة لا يتجاوز 1.6 تريليون دولار، بما يمثل 2.7% من الناتج المحلي العالمي. اذ يعكس هذا الوضع مدى تدني مستويات التنمية الاقتصادية، وفشل النظم الحاكمة في حماية واستغلال الموارد المتوفرة، للتواجد الفعال على المستوى الدولي (فؤاد، 2021، صفحة 104).

وقد لاحت مؤشرات تحرك الدبلوماسية الجزائرية اقتصاديا بهدف تنويع الاقتصاد، وبهدف تعزيز صادرات المجمعات الاقتصادية الجزائرية، على غرار "مجمع كوندور" و "فالكو" لبحث سبل صادرات هذه الشركات إلى إفريقيا، وإلى جانب التحرك الميداني للدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا، هناك تحركا داخليا تمثل في أول معرض موجه للسلك الدبلوماسي الإفريقي المعتمد بالجزائر، يتضمن ذلك منتجات "كوندور" الموجهة للتصدير في اطار تعزيز التبادلات البينية الإفريقية، وتعد هذه الشركة أول المستجيبين لدعوة رئيس الجمهورية للتوجه نحو التصدير خارج مجال المحروقات ودخول منطقة التبادل الحر الإفريقي حيز التنفيذ (تريمة،، 2022، صفحة 556) .

تشهد الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية تحول كبير في منظومتها الاقتصادية، أسفرت عن تأسيس قاعدة استثمارية جديدة طورت من خلالها بيئة الأعمال وقطاعها الصناعي والزراعي، بالإضافة إلى دعم وتعزيز هذا التوجه والاقتناع بأن عوامل استقطاب الاستثمار غير مرتبط بالمتغيرات الداخلية. وهذا بناءً على منطق أن مكونات الاستقرار لا تقتصر أن تكون فوق أراضي الدولة فقط، وإنما تمتد لما وراء الحدود الوطنية (مصباح، 2024، صفحة 13).

وبشأن هذا الخصوص تملك الجزائر كل المقومات الأساسية التي تدفعها لتطوير منظومتها الاقتصادية عبر الانفتاح على الأسواق الخارجية. وكخطوة رئيسية لتجسيد هذا التوجه، يستوجب من القائمين على لمسائل الاقتصادية تقليل التبعية لاقتصاد الريع والبحث عن مصادر دخل بديلة؛ إذ باتت السلع النفطية تمثل أكثر من 96% من إجمالي ما تصدره الجزائر، وتستحوذ على حوالي 40% من إجمالي

إيرادات الدولة، فرغم المساعي الرامية لتنويع الاقتصاد، إلا أن هذا الأخير ظل ريعيا دون أي اصلاح (جوادي، 2021، صفحة 344). الأمر الذي يستدعي كيفية تجاوب الجزائر مع الارتدادات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية والسياسية، وتطوير قدراتها الاقتصادية التنافسية، في ظل تقلب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

بناء على ما تم ذكره، ورغم أهمية الدور الذي تلعبه وزارة الخارجية في تأطير الدبلوماسية الاقتصادية وراء الحدود، من خلال مرافقة الشركات الوطنية والتسهيلات الكبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال الجزائريين نحو أسواق إفريقيا، تسعى أيضا هذه الهيئة لتجسيد آليات ميدانية أخرى أقل تعقيدا وأكثر مرونة تتجسد في تجارة المقايضة الحدودية كأداة فعالة ودعامة للدبلوماسية الاقتصادية تهدف إلى تعزيز الروابط الاجتماعية وتفك العزلة الاقتصادية نوعا ما.

2.2 تجارة المقايضة الحدودية كر افعة للدبلوماسية الاقتصادية الجز ائرية

عمدت الجزائر على انتهاج مقاربة تنموية واقتصادية يتم من خلالها استغلال امتدادها الجغرافي والاجتماعي المبني على خلفية تاريخية مع جوارها الحدودي، خاصة مع دول الساحل الإفريقي ، وبعيدا عن تعقيدات السوق الدولية، إضافة إلى المشاكل البنيوية والوظيفية التي تنتاب دول الساحل، عبر الاعتماد على آليات فعالة لتعزيز دبلوماسيتها الاقتصادية، فبرزت تجارة المقايضة الحدودية لدعم هذا التوجه الاستراتيجي عبر الاستثمار في المعابر الحدودية المشتركة وجعلها فضاءات تجارية واقتصادية حيوية تسهم في توسيع النفوذ الاقتصادي للجزائر، وكذا الحفاظ على الأمن والاستقرار في مناطقها الحدودية وتشجيع وتعزيز مشروع التكامل والاندماج الإقليمي والقاري،

ففي هذا السياق، تُعرف تجارة المقايضة الحدودية بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها تبادل السلع بين دولتين مختلفتين، بمعنى سلعة مقابل سلعة دون الحاجة إلى وساطة مالية، وغالبا ما يتم الاستعانة بهذا النمط من التعامل الاقتصادي في مناطق حدودية مشتركة تجمع بين دول متجاورة جغرافيا، بهدف تلبية الحاجيات المجتمعية، وتعنى أيضا بحركية عوامل الانتاج المختلفة (salhi et al, 2024, p. 218) . إذ تسفر هذه العملية عن دورة اقتصادية ديناميكية تتفاعل من خلالها عوامل الانتاج المذكورة سلفا، اضافة إلى الربط بين اللوجستيات وسرعة تداول المعلومات وتدفق رأس المال(Hanyue, 2024, p. 154)

بناءً على ما تم عرضه، تلعب الخصوصيات النسبية لكل دولة دورا فعالا في تشكيل العلاقات الاقتصادية، وفي هذا السياق، تتوفر الجزائر والدول المحاذية لها على خصوصيات متنوعة ومتباينة التي على أساسها تم تجسيد هذا النمط من التبادل الاقتصادي، وحظي بمكانة مرموقة في التخطيط الاستراتيجي للجزائر، خاصة في مناطق تماس الجزائر بمالي والنيجر بناءً على امتداد العادات والتقاليد المشتركة بين شعوب هذه المناطق والدور المحوري الذي تلعبه في تنظيم قواعد التبادل المحدود للسلع،

والإشراف على هذه التبادلات لإضفاء الفاعلية والجودة من جهة وتطوير هذه المناطق وتسهيل التفاعل الإيجابي عبرها من جهة أخرى، وهذا وفق تسخير الترتيبات الجمركية المرافقة لهذه العملية بهدف مكافحة مظاهر التهريب وكذا تعزيز العلاقات بين الأطراف المتفاعلة .

وتسعى الجزائر من خلال هذه المقاربة التنموية الحدودية عبر آلية المقايضة إلى تحقيق بعد استراتيجي يتمثل في زيادة وتائر النمو وتعزيز التنمية الاقتصادية بهذه المناطق كونها تشهد أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية تؤثر سلبا على المناطق الحدودية، وتقضي على كل الفرص الاستثمارية الممكنة (salhi et al, 2024, pp. 218-219) . وعلى هذا الأساس، يتم تبني تجارة المقايضة الحدودية نتيجة للاضطرابات الاقتصادية المقلقة إلى جانب إنتاج أداة مهمة في التسويق الخارجي (Kaikat, 1976, p. 19) .

وعلى النقيض من ذلك، فقد جادل آدم سميث أحد أبز المفكرين الاقتصاديين عبر التاريخ في كتابه الشهير " ثروة الأمم" موضوع تجارة المقايضة واصفا اياها بأنها نظام بدائي تقليدي، غير صالح وفعال للتبادل التجاري(Mercy & Portia, 2011, p. 06) .في حين، فإن الواقع يعكس تماما ما جاء به آدم سميث، حيث أثبتت بعض التجارب الاقتصادية الحديثة أن نمط تجارة المقايضة شهدت تطورات ملحوظة ولازالت من الأولويات الاستراتيجية في التخطيط الاقتصادي لبعض الدول، خاصة تلك التي تفتقر إلى البنى التحتية المصرفية وكذا الهياكل والآليات المسؤولة عن عمليات التبادل النقدي المعقدة.

ويرجع هذا العجز الاقتصادي إلى التشوهات الناتجة عن القرارات السياسية لهذه الدول، وبالتالي فكلما زادت هذه التشوهات، زادت احتمالية الإصلاح، وتعتبر الأزمة الاقتصادية إحدى الطرق لقياس هذه التشوهات (Helen V. Milner, 2005, pp. 123-124)، ومن هذا المنطلق وُجدت تجارة المقايضة الحدودية كأداة لتجاوز هذه العقبات، واستنادا إلى هذا، يمكن اسقاط هذه السياقات على بعض المناطق الحدودية الجزائرية خاصة تلك المحاذية لكل من دولتي مالي والنيجر جنوبا.

في اطار تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر عبر المناطق الحدودية المشتركة، عمدت السلطات العمومية بالجزائر على تنظيم وتأطير هذه التبادلات التقليدية، عبر تسهيل التفاعل والاحتكاك بين سكان هذه المناطق، فطالما اعتبرت تجارة المقايضة الحدودية، أداة مهمة ورئيسية لتجسيدا هذه المساعي، بحيث مرت بعدة مراحل حتى غاية صدور القرار الوزاري المشترك 03-06-1968. وكما تم أيضا تأطير هذه التبادلات التجارية عبر قرارات وزارية مشتركة، جاءت لتحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية، خاصة القرار الوزاري المشترك والمؤرخ في 14- 12-1994 المعدل والمتمم بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12-04- 1999 (بوجمعة، 2022، صفحة 128).

وفي هذا السياق، يتطلب التفاعل الاقتصادي الحدودي إدارة رشيدة تتم بمرافقة هذه العملية وتسهيلها لتعزيز النمو الاقتصادي. وهذا من خلال تبسيط سياسات التصدير والاستيراد وتحسين كفاءة التبادل السلس للسلع عبر الحدود للقضاء على مشاكل البيروقراطية و"الروتين". وتخضع عمليات التسهيل هذه لأحكام وجب مراعاتها. تتجسد في قواعد منظمة لنقل البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك البضائع العابرة، فضلا عن تدابير للتعاون الفعال بين الجمارك والسلطات المختصة الأخرى، وقضايا الامتثال الجمركي، وأحكام للمساعدة الفنية وبناء القدرات (Shanker, 2021, pp. 46-47).

أساسا على هذا تُمارس تجارة المقايضة الحدودية عبر أشخاص مقيمين بالولايات الحدودية يملكون الترخيص الحكومي لممارسة هذا النمط من النشاط التجاري، فالهدف من هذا النشاط هو المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والامني لساكنة هذه المناطق، وبالتالي فإن تجار الجملة هم المخول لهم ممارسة هذا النشاط التجاري إذ يتحكم والي تلك المناطق في كميات وقدرات التصدير والاستيراد للبضائع وهذا حسب ما يتماشى ومتطلبات السوق المحلية، فالغاية من تجارة المقايضة هنا هو تغطية الحاجيات الاجتماعية، اضافة للتعريف بالمنتوج الوطني وعرضه على أسواق الدول المحاذية للجزائر (العمري، 2025، صفحة 598).

ولتسليط الضوء على حركية السلع المتبادلة في إطار تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ومالي والنيجر ، يعرض الشكل أدناه تصنيف السلع المعنية بالتصدير والاستيراد من وإلى الجزائر:

الجدول(01): قوائم السلع المعنية بالتصدير والاستيراد ضمن إطار تجارة المقايضة

السلع المعنية بالتصدير	السلع المعنية بالاستيراد
كل أنواع التمور باستثناء تمور دقلة نور	الماشية الحية واللحوم المجففة
الأغراض المنزلية المصنوعة من الألومنيوم والبلاستيك والحديد والفولاذ	الأرز، المانجا، البقول اليابسة
البطانيات والصناعات التقليدية ماعدا الزرابي المصنوعة من الصوف	، زبدة الزنج، الذرة البيضاء، الشاي الأخضر
الملح المنزلي.....	الحناء والتوابل، القماش،....

المصدر: بلال بوجمعة، مرجع سابق، ص 130-131

بالرغم من تقاسم جنوب الجزائر لنفس الخصوصيات الجغرافية مع كل من مالي والنيجر، إلا أن المعطيات الواردة في الشكل الموضح أعلاه تظهر تفاوتات من حيث قيمة وجودة السلع المالية-النيجرية، مقارنة بصادرات الجزائر نحو هذه الأخيرة،

وان هذا السياق يستدعي البحث عن أسباب هذا التدني الاقتصادي مع ضرورة تبني استراتيجيات محكمة لتغيير وتجاوز عقبات الوضع القائم. اضافة إلى تنويع ومضاعفة المنتجات المتبادلة، ومما لا شك فيه أن تعزيز التجارة الحدودية سيؤدي إلى تعزيز التخصص بين الدول المعنية في إطار المبادلة التجارية، وبالتالي سيسفر عن تأسيس القيم الاقليمية لتعزيز القدرة على المنافسة، الأمر الذي سيدفع بالدول الإفريقية إلى تبني سياسات تجارية واقتصادية شاملة تؤول إلى تحقيق الأهداف الرامية إلى التكامل والاندماج الإقليمي (طروبيا، 2022، صفحة 255).

وتماشيا مع ما سبق، يمكن القول أن تجارة المقايضة الحدودية تدخل ضمن إطار اقتصاد الحاجة أو الضرورة إذ يغلب على هذا النمط من التبادل التجاري طابع التضامن الاجتماعي بين مجتمعات المناطق الحدودية المشتركة، لذا يتطلب تطوير هذا النمط الاقتصادي ومرافقة الأنشطة التجارية وتسهيلها وكذا الدعم والمتابعة اللوجستية بإنشاء البنى التحتية والمؤسسات المالية-البنكية. وبالتالي فنجاح هذه العملية قائم مدى التوظيف الأمثل لأدوات الدبلوماسية الاقتصادية انطلاقا من المؤسسات الهيكلية الاقتصادية التي ترتكز على الاستثمارات ورؤوس الأموال كمحاور رئيسية في تعزيز السياسات الاقتصادية، وصولا إلى إحداث إصلاحات بنيوية حقيقية غير ظرفية تسهم في تقوية القاعدة الانتاجية وكذا تقليص التبعية الاقتصادية .

3 البعد القاري للمشاريع الاستراتيجية الكبرى في السياسة الاقتصادية الجزائرية:

تسعى الجزائر لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في إفريقيا وهذا عبر دعمها للمشاريع الاستراتيجية الكبرى على غرار مشروع أنبوب الغاز نيجيريا- الجزائر، والطريق العابر للصحراء، كونهما وسيلتين عمليتين لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر وتطويرها، إذ تراهن الجزائر على هذه المشاريع لتحقيق أهداف ذات أبعاد سياسية أكثر منها اقتصادية، من خلال فك العزلة عن بعض الدول الإفريقية، وكبح الاختراق الجيوسياسي لأطراف اقليمية ودولية، وكذا تقليص التبعية عبر دعم الشراكة جنوب-جنوب ..

1.3 مشروع أنبوب الغاز TSGP: احتضنت الجزائر في 11 فيفري 2025 اجتماعا ضم كل من مندوبي دولة نيجيريا والنيجر والدولة المستضيفة الجزائر، وجاءت هذه المشاركة في اطار الاجتماع الوزاري الرابع للجنة التوجيهية للمشروع، وخلال هذا المؤتمر شاركت شركات الطاقة للدول المعنية، لمناقشة الجوانب السياسية والاقتصادية وخاصة المالية لهذا المشروع، إذ أختتم هذا الاجتماع بتوقيع وابرام ثلاث

اتفاقيات رئيسية تسعى لتسهيل وتطوير خط أنابيب الغاز عبر الصحراء الكبرى، ويهدف مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي النيجيري إلى نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا، عبر النيجر، إلى الجزائر، حيث سيتم ربطه بالأسواق الأوروبية والعالمية. وقد جاء في هذه الاتفاقيات ما يلي (Makungu, 2025):

1. تحديث الدراسة للمشروع ، خاصة من الجانب المالي والفني، وتقديم رؤى وتوجيهات لإحراز تقدم في أشغال هذا المشروع.
2. إطار تعويضي يضمن توزيعًا عادلًا للعوائد بين جميع الأطراف المعنية .
3. عدم الإفصاح من قبل رؤساء شركات النفط الوطنية في البلدان الثلاثة: سوناطراك بالنسبة للجزائر، والمؤسسة الوطنية النيجيرية للبترول (NNPC) بالنسبة لنيجيريا، وشركة المنتجات البترولية النيجيرية (SONIDEP) بالنسبة للنيجر. وتضع هذه الوثائق القانونية الأساس للتعاون الشفاف والمتوازن، مع حماية المصالح الاستراتيجية لأصحاب المصلحة.

إذ سيبلغ طول أنبوب الغاز العابر للصحراء حوالي 2,565 ميلًا (أكثر من 4,100 كلم) بتكلفة تقدر بـ 13 مليار دولار ، وسيعبر الصحراء الكبرى ليربط بين حقول الهيدروكربون في مدينة واري (Warri) في نيجيريا، ومركز الغاز الجزائري حاسي الرمل الواقع على الساحل المتوسطي؛ إذ من المتوقع أن ينقل الأنبوب ما يصل إلى تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا. ويعد هذا المشروع، مشروعا ذو نطاق وبعد قاري ضخم (transsaharien، 2025).

1.1.3 مساعي إعادة احياء المشروع: يذكر أن مشروع أنبوب الغاز نيجيريا- النيجر-الجزائر ليس مجرد مبادرة ناشئة، وإنما هو مخطط جيو-استراتيجي يعكس رهانات عميقة على المستقبل الطاقوي للقارة الإفريقية، بحيث تعود جذور فكرة طرح هذا المشروع لأول مرة في سبعينات القرن الماضي، وتم إعادة بعث فكرة المشروع من جديد سنوات 2002، 2005، 2006،2009، إلا أن هذا المشروع واجه تقاعسا حكوميا من طرف الدول الثلاث لعدة اعتبارات ولكن وفي سنة 2022 أعاد وزراء الطاقة في نيجيريا والجزائر والنيجر استئناف المحادثات حول هذا المشروع، رغبة منهم في تسريع وتسهيل تنفيذه في الآجال القريبة باعتباره نموذجا مثاليا للتعاون عبر الحدود يتم بموجبه خلق فرص عمل واستثمار في المناطق المشتركة وكذا تطوير البنية التحتية للدول المعنية .(Chilamphuma, 2025)

وكان للحرب الروسية-الأكرانية الأثر البالغ في إعادة توجيه الأنظار نحو هذا المشروع، خاصة من قبل الدول الأوروبية التي تبحث عن مصادر بديلة للغاز الطبيعي، وهذا نتيجة الضغوط التي تعرضت لها من روسيا التي ربطت ضغطها السياسي والاقتصادي على الدول الأوروبية بمنطق الحرمان من غازها الطبيعي. فنتيجة لهذا التوتر المستمر، أصبح الأمن الطاقوي في أوروبا مهددا أكثر من أي وقت مضى. وعلى

هذا الأساس، ونظرا للسياق الجيو-سياسي المتوتر، يحظى مشروع خط الغاز، نيجيريا- الجزائر-أوروبا، بدعم منقطع النظير، من الاتحاد الأوروبي باعتباره الركيزة الأساسية لاستراتيجية الطاقة على المدى البعيد. الأمر الذي يدفع صناع القرار في الدول الثلاث خاصة نيجيريا والجزائر تبني خططا استراتيجية لإشراك المؤسسات الدولية واستقطاب المستثمرين أمرا حتميا لتمويل المشروع.

يعكس هذا المشروع التوجهات الاستراتيجية للجزائر في القارة الإفريقية، وهذا بما وصفه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أنه " إنجاز إفريقي كبير"، وأنه يمثل جزءاً من "الشراكة الجديدة من أجل التنمية" (نيباد)، اضافة إلى تمسكه بخلق مشاريع تنموية جديدة في إفريقيا على غرار مشروع تزويد إفريقيا بالكهرباء، إضافة إلى مشروع السكك الحديدة التي تربط الدول الإفريقية بالبحر الأبيض المتوسط. ونجاح هذا المشروع مقترن بإزالة العوائق الفنية والمالية، وتعزيز التنسيق بين شركات الدول الثلاثة على الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع، وتسجل الجزائر حضورها عبر شركة سوناطراك التي تتوفر على شبكة نقل المحروقات على مدى 22 ألف كيلومتر، وفروع مسؤولة عن أعمال الصيانة ونقل خطوط الأنابيب.

وتجدر الإشارة إلى تعرض هذا المشروع لمشاكل تمويلية، وهذا ما أدلى به "ميلي كياري"، الرئيس التنفيذي لشركة النفط النيجيرية أن غياب طرف ممول ثالث للمشروع يبطئ من وتيرة سيره واستدامته، خاصة وأن شركته أنفقت ما يفوق مليار دولار لحد الآن، وأنها قد انتهت من 70% من خط أنابيب الناقل للغاز (إيه كيه كيه)، الذي ينقل الغاز من جنوب نيجيريا إلى شمالها (نصر، 2023).

وباعتبار هذا المشروع بأنه يشكل دعامة أساسية لدبلوماسية الجزائر الاقتصادية، فيمكن قياس مدى فعاليتها وأدائها في كيفية التصدي لمخاطر إجهاض وتعطيل هذا المشروع والعمل على إعادة توجيهه من أطراف إقليمية ودولية تطمح لتوسيع نفوذها السياسي والولوج إلى معترك المنافسة الاقتصادية، وبالتالي فإحباط استدامته يعكس ضعف وفشل الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر نحو فضائها الإفريقي، الأمر الذي يضع الجزائر أمام حتمية إعادة هندسة خياراتها وخططها الاستراتيجية وتطوير قدراتها التفاوضية وتعزيزها، وهذا لخدمة المصالح الوطنية خاصة الاقتصادية منها .

2.3 مشروع الطريق العابر للصحراء: يعد مشروع الطريق العابر للصحراء واحدًا من أهم المبادرات التي تسعى لربط شمال إفريقيا بجنوب الصحراء الكبرى. ولا يعتبر هذا المشروع وليد اللحظة وانما ترجع افكار تجسيده لسبعينات القرن الماضي، اذ يحتل هذا المشروع مكانة هامة في الخيارات الاستراتيجية بهدف تكريس حضورها السياسي والاقتصادي في القارة، والاهتمام بمعطى البنى التحتية كأداة استراتيجية لتعزيز دبلوماسيتها الاقتصادية في القارة الافريقية.

إذ يشهد هذا المشروع تقاسم دولي في عملية تمويله؛ وقد شارك كل من البنك الإفريقي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية اضافة إلى تمويلات الدول المعنية بالمشروع، وتأتي الجزائر كأكثر فاعل يطمح لإتمامه بهدف التوغل للأسواق الإفريقية، ولهذا الغرض تم تخصيص 3 مليار دولار لإنجاز واستكمال الجزء المخصص لها من الطريق، بيد أن تكلفة هذا المشروع كانت جد باهظة خاصة فيما يتعلق بالجزء الرابط بين تمنراست وعين غزام البالغ طول 410 كلم إذ قدرت قيمة انجازه 5.56 مليون دولار لحد الساعة، في حين تكلفته النهائية تقدر بـ 21 مليون دولار تقريبا، في حين أن الجزء المشترك مع دولة مالي يتطلب انفاق 85 مليون دولار على الأقل، بطول طريق يصل لـ 395 كلم (طروبيا، 2022، صفحة 256).

و تم استئناف إنجاز هذا المشروع بعد قطيعة دامت ستة عقود كاملة، بسبب الأوضاع المضطربة وحالات اللاستقرار(السياسية، الاقتصادية، الأمنية،...) لمعظم الدول المشاركة بالمشروع. وقد تم انفاق حوالي 2.6 مليار دولار على الطريق الرابط بين الدول المعنية، بهدف تصدير الغاز النيجيري نحو أوروبا عبر الموانئ الجزائرية، بالإضافة إلى تدعيم هذا المشروع بمشروع الألياف البصرية، ليتم تحويله فيما بعد لطريق سيار وبالتالي، يعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء أضخم مشروع في إفريقيا اذ تم استكماله، يضم هذا المشروع ست بلدان تنمي إلى ثلاث مجموعات اقتصادية للقارة، وبالتالي، فهو مشروع اقتصادي بحت؛ من خلاله يتم مضاعفة التبادل التجاري بين دول القارة. ناهيك عن اعتباره فرصة استثمارية سانحة لدول مثل التشاد ومالي والنيجر للولوج للموانئ الجزائرية-التونسية وفتح آفاق اقتصادية جديدة عبرها. خاصة بعد الانتهاء من ميناء الحمدانية الضخم بالجزائر (حذاقة، 2021) .

وتسعى الجزائر، إلى استغلال المنشآت الطرقية ودعمها وتحويلها إلى شريان اقتصادي، خاصة مع الانضمام لاتفاقية التبادل الحر بين الدول الافريقية. وفي السياق ذاته، تطمح الجزائر إلى ربط هذا الطريق بطريق الحرير الصيني عبر ميناء شرشال بالجزائر، للاستفادة منه مستقبلا كمحطة عبور مهمة ورئيسة للسلع الاوروبية نحو الأسواق الإفريقية (حذاقة، 2021).

وحسب الخبراء، فلا يمكن حصر هذا المشروع في بعده الاقتصادي فقط بل أنه ينطوي علر أبعاد ورهانات سياسية واستراتيجية، إذ يهدف إلى فك التبعية لدول القارة مع دول الشمال المتقدم، وخلق علاقة شراكة وتعاون متبادل بين الدول الإفريقية ذاتها، وتوطيد العلاقة بين دول الساحل ودول الصحراء الكبرى، وفق قوانين وقرارات منظمة لهذه العمليات، بتوفير المؤسسات المالية-البنكية التي تحفاظ على التدفقات المالية المستمرة والدائمة لهذا هذا المشروع، بمعنى التخصيص المالي للمشروع لا يستند على الوفرة والأريحية المالية للجزائر، لاسيما تعرضه للانقطاع بمجرد انخفاض قيمة المحروقات، وانما تمويل المشروع يكون من الخزينة المالية بشكل عام (الجباية والضرائب).

ولا يفوتنا أن ننوه، أنه كان بإمكان الجزائر أن تربط ضرورة استكمال هذه المشاريع الاقتصادية بالقروض والديون التي منحتها لأكثر من أربعة عشر دولة إفريقية. وعلى هذا الأساس يقول العالم الدولي الشهير S.Rogov إن "المساعدات الاقتصادية لها عواقب سياسية وخيمة" (Baranay, 2009, p. 03) .

انطلاقا من هذا القول، يمكن اسقاط ما جاء به على عدة سياقات أُتبع فيها نفس التوجه من إعانات ومساعدات اقتصادية لم تستغل كورقة ضاغطة لإحداث تأثير في سياسات الدول الخارجية المعنية، فكان بالإمكان ربط الاقتصاد الجزائري باقتصاديات هاته الدول، وهذا عبر استثمارات مباشرة واقتحام اسواقها بالمنتجات الجزائرية، وبالتالي تكون الديون أداة جد مؤثرة كان بإمكانها أن تضفي فعالية متنامية لدبلوماسية الجزائر الاقتصادية نحو الفضاء الإفريقي يتم من خلالها تقويض الدول الأخرى ودفعها إلى مساندة توجهاتها السياسية في القارة الإفريقية.

خاتمة:

على إثر ما تقدم، يتبين أن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر أضحت خيارا استراتيجيا لا مجرد خيار تكميلي في السياسة الخارجية الجزائرية، تهدف من خلالها إلى إعادة تموضع الجزائر في القارة الإفريقية، وأظهرت الدراسة أن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر تتجسد في مستويين متكاملين ومتقاطعين؛ مستوى مؤسساتي رسمي توجهه الدولة عبر المشاريع الاستراتيجية القارية وكذا الانخراط في التجمعات الاقتصادية، ومستوى ميداني محلي مباشر يتجسد في تجارة المقايضة الحدودية القائمة على تعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية عبر الحدود. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

ازدواجية التنفيذ في الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على نطاقين محلي؛ عبر دفع الفاعلين الاقتصاديين المحليين في الاستثمار داخليا وفي المناطق الحدودية، وقاري؛ على توظيف دبلوماسيتها لاستقطاب المشاريع الاستراتيجية الكبرى وتوسيع شركاتها الاقتصادية.

تلعب وزارة الخارجية دور الوسيط في الجمع بين الاهداف السياسية والمصالح الاقتصادية عبر تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والترويج لها وخلق مؤسسات اقتصادية وتوجيه العلاقات الخارجية بهدف استقطاب الاستثمارات وتعزيز أطر التعاون الإقليمي والقاري

تطوير تجارة المقايضة الحدودية، وإدماجها في إطار قانوني مرن ومنظم يدعم ديمومتها وتجاوز العراقيل التي تكبح فاعليتها، وانشاء وتطوير بنى تحتية ترافق وتسهل النشاط الاقتصادي

قائمة المراجع:

Andris Sprūds, K. B. (2014). Economic Diplomacy of the Baltic State, Latvian: Institute of International Afairs. *Friedrich Ebert Stitung*, 08.

Baranay, p. (2009). Modern Economic Diplomacy. *Publications of Diplomatic Economic Club, actual problems of economics*.

Chilamphuma. (2025). *nside the US$13B Trans-Saharan Gas Pipeline.*

GUSMIA et al, G. e. (2022). Contribution à l'analyse de la diplomatie économique de l'Algérie en Afrique Subsaharienne. *Revue recherche économique contemporaine , Vol 05 , N°: 2*, 586-587.

Hanyue. (2024). Research on A New Cross-Border Barter Trade Settlement Model Based On Blockchain And Smart Contracts. *Procedia Computer Science 247* , 154 .

Helen V. Milner, K. K. (2005). Why the Move to Free Trade? Democracy and Trade Policy in the Developing Countries. *International Organization/ Volume 59 / Issue 01 /*, p 123-124.

Kaikat, J. G. (1976). The Reincarnation of Barter Trade as a Marketing Tool. *Journal of Marketing 40, no. 2* .

Maaike, & Okano-Heijmans. (2011). Conceptualizing Economic Diplomacy: T he Crossroads of International Relations. *Netherlands :Economics, IPE and Diplomatic Studies the Hague Journal of Diplomacy* , 09.

Makungu. (2025). *Nigeria, Algeria, and Niger Advance Trans-Saharan Gas Pipeline Project.*

Mercy, & Portia. (2011). Impediments to barter trading: Analysis of practitioners and non-practitioners perceptions. *African Journal of Marketing Management Vol. 3(1*.

Rahman, M. A. (2023). Economic Diplomacy (ED) and its level of Operation . *Latin American Economics Journal*, 5.

Rana. (2007). Economic diplomacy: The experience of developing countries. *Ashgate Publishing Limited*.

Robyn, E. W. (2022). New-new' Diplomacy: A New Technological Dawn. *Digital Policy Studies , 1, no.1*, 28.

salhi et al, s. e. (2024). Border trade and local products' mar keting: the impact on local development – the National Exhibition of Border Trade in Eloued state, Algeria, as a case study. *Algerian Review of Economic Development Development Volume 11, Number 01*, 218.

Shanker. (2021). Economic Diplomacy & International Trade Facilitation 2021. *Institute of Foreign Affairs Tripureshwor, Kathmandu, Nepal*, 06.

Sprūds, A., & Bukovskis, K. (2014). Economic Diplomacy of the Baltic State, Latvian: Institute of International Afairs. *Friedrich Ebert Stitung*, 08.

transsaharien, G. (2025). *l'Algérie, le Nigéria et le Niger scellent une alliance stratégique pour accélérer le projet.* Air Info Agadez.

العمري, ب .(2025). تجارة المقايضة كألية لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر ولاية إيليزي أنموذجا .*مجلة آفاق للبحوث والدراسات*.598 ,

بلال بوجمعة. (2022). *تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر كإحدى دعائم تنمية المناطق الحدودية الجزائرية*. الجزائر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.

بوحرب, ح .(2021). دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي .*الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد 1*, 42.

تريمة، (2022). البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الإفريقية – الجزائرية. *مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 06، العدد 2*.
حذاقة. (2021). *الجزائر أنفقت 2.6 مليار دولار لربطه بنيجيريا.. ما أهمية الطريق العابر للصحراء الأفريقية؟* الجزائر: شبكة الجزيرة الإعلامية.
شرع وآخرون, ن .(2020) .دور الدبلوماسية الاقتصادية في إطار التجارة الخارجية للجزائر .*المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد07، العدد 01*.
عامر مصباح. (2024). *دبلوماسية القوة اللينة عبر التجمعات الدولية الجديدة*. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
عثمان وعبد الله بن ضب وبلال . (2023). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في تنويع الشركاء في قطاع التجارة الخارجية. *مجلة البشائر الاقتصادية المجلد التاسع، العدد الاول*، 168.
فؤاد. (2021). واقع التبادل التجاري المصري- الإفريقي في اطار التبادل التجاري. *مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد الثالث عشر*.
كلاكش, و .(2021) .*الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة* .بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية.

ندير طروبيا. (2022). الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية الحدودية بين الجزائر والقارة الإفريقية. *مجلة التكامل الاقتصادي المجلد: 10، العدد:02*.
نصر, ي .(2023) .*الجزائر تترقب مشروع غاز عملاقا في نيجيريا لتحقيق طموح الأنبوب الضخم* .
نور الدين جوادي. (2021). نموذج عمل مقترح لتعزيز دور "الدبلوماسية الاقتصادية" في الاستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية،العدد02*.